| فوزي نجاتي ابو شامة صلح الزرقاء ٢٦ |
|---------------------------------------|
| حرب محمد خليل ١ ١٣/ |
| فضية سليان سلامة الم |
| خلیل مصباح فارس ۱۵ ا ۱۵ |
| عمد خالد الكر دي " ٢٢ |
| غازي بشير الحليلي صلح المفرق ١٠ |
| ابراهم عواد عمد ا |
| عيد السلام خليل النجار صلح مادبا الم |
| الياس دوسي نجمة صلح السلط ٢١ |
| عيد الرشايده ٢٧ ا |
| عيسي مومي سليان خضر صلح اربد ١٧ |
| عودة عبد الله حمودة الحريشه ه ١١ |
| فؤاد انيس ابو زيد الجمارك البدائية م/ |
| |

244

3 8

| المركزة الشيخة | |
|----------------------------|--|
| المهلكة الاردنيّة الهاشيّة | |

| 1 1 1 2 Y | 4 141/W T. LIT . | | | | |
|------------|----------------------|---------|-------------|-------------------|--|
| 1 1 1 2-44 | ١٧ آذار سنة ١٩٧٣ م - | الموافق | . a 1494 Em | يان : الست ١٣ صفر | |
| | | | | | |

| صفحة | الفهيس | |
|------|--|---------------------------|
| 140 | . No area | |
| 844 | نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية | نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣ |
| 121 | نظام مرحيص اطباء الاسنان | نظام رقم (١٦) لمسنة ١٩٧٣ |
| | نظام الفحص لترخيص اطباء الاسنان | فظام رقم (١٧) لسنة ١٩٧٣ |
| 433 | نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية | |
| 111 | نظام معدن بعدم عاروات الله بالمادلة في القوات | نظام رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷۳ |
| | نظام معدل انظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة في القوات نظام معدل انظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة في القوات | نظام رقم (۱۹) لسنة ۱۹۷۳ |
| ٤٤٥ | المسلحة الاردنية | |
| | وربر والمتناد الداخل لنقابة المحامين النظاميين | |

قتام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۳ فقالم معدل للنظام الداخلي لنقابة المحامين النظامية قراران رقم (۲و ۷) لسنة ۱۹۷۳ صادران عن الديوان الحاص بتفسير القوانين انظل تعليات التأمين الصحي لكالات الوزراء EEV 101 103

مطبعة الغوات المسلحة الأردنية

عي الحس بن طهول فائب مهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ قصدر ارادتنا بوضع الانظمة التالية : ــ

١ _ نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية اسنة ١٩٧٣ .

٢ ــ نظام ترخيص اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ .

٣ _ نظام الفحص لترخيص اطباء الاسنان اسنة ١٩٧٣ .

المجيت نبن طب لال

سعيد النابلسي

1947/4/19

معن ابو نوار

| رئيس المسوزراء ووزير السدفساع احمد اللوزي | نائب رئيس،الوزراء ووزيس الداخليسة احمد الطراونه | وكالسة | وزيـــر الانشاء ووزير المالية بالو صيحي أمين | وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
|--|---|---|--|--|
| وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ـة الزراءــــــة | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعتموب ابو غوش | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| بة والتعليم والاوقاف والمقدسات الاسلامية محق الفرحان | ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ثار العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزير الشــــــؤون الاجماعية والعمل علي هناد خويس |
| وزيـــــر الاقتصاد الوطني | وزيــــــــر الاشفـــال العامــــة | - | وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | وزيــــــر الثقافــة والاعــلام |

نديم زوو

احمد الشوبكي

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣

نظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية

صادر بمقتضى احكام المادة (١٤٨) من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظـــام اللجنة الفنية لمرافية الأدوية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تــــاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلبات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها فيها يلي مالم تدل القرينة على خلاف ذاك :

اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية كما هي معرفة بقانون مزاولة مهنة الصيدلة .

الستودع مستودع الأدوية المرخص .

الشركة المنتجة مصنع الأدوية اللـي تبدأ صناعته الدوائية من الواد الخام .

المادة ٣ ــ أ يحظر تداول الادوية الا بعد تسجيلها في الوزارة وتصادر اية كمية استوردت او جرى النخليص عايها من المراكز الجمركية قبل تسجيلها .

ب_ يحظر تسجيل أدوية الشركات غير المنتجة .

المادة ٤ ـــ ان قبول تسجيل دواء مالايعني قبوله بجميع اشكاله الصيدلانية ، وانما يجب تقديم طاب تسجيل لكـــل هنها واخد الموافقة عليه .

الدة ٥ ــ تعتمد اللجنة في قبول تسجيل الدواء الأسس التالية : -

أ _ فعالية الدواء وتدني سميته .

ب ــ حاجة السوق الدواتي اليه من حيث فائدة استعماله وقلة مثيلاثه .

ج ـــ كون الدواءالمطاوب تسجيله مسموح باستمهاله ومستعمل فعلا في بلداءنشأ بنفس تركيب المواد الفعالة وان تحضيره يتم نحت نفس الظروف ويخضع لنفس شروط الرقابة النوعة التي تخضع لهـــــا الادوية المستعملة في بلد النشأ

المادة ٦ ــ 1 ــ قبل تسجيل أدوية بي شركة على طالب النسجيل أن يقدم شهادة من المرجم المختص مصدقة اصوليا تبين : ــ

١) ان الشركة منتجة لا، هبئة .

٧ ﴾ اسماء جميع الادرية التي تصنعها وتركيبها واسعارها للجمهور في بلد المنشأ .

٣ ﴾ تاريخ تأسيسها وعدد موظفيها والإعمال التي تتعاطاها بالإضافة الى صنع الادوية .

الابتكار ات الجديدة التي انتجم خلال العشر سنوات السابقة .

ب ـــ للجنة طلب الشهادة المذكورة في الفقرة السابقة من الشركات العاملة في الاردن مــــن وقت لآخر حسما تراه مناسباً .

- المادة ٧ ـــــ أ ـــــ لايقبل تــــجبل اي دواء ، ذي تاريخ فعالية عماد ، بتعبثات كبيرة (أي بتعبئات غير مخصصة بشكالها المقفل للبيع للجمهور) الا اذا كانت كل وحدة منها (كبسولة او حبّة او غيرها) مغلفة بغلاف عازل المؤثرات الجوية ، وان يحمل ذلك الغلاف اسم المستحضر وكميته وتاريخ انتهاء الفعالية ،
- يستنبى من احكام الفقرة السابقة التعبشات الكبيرة المستوردة ، بمسوافقة الوزارة) للمؤسسات
 الرسمية والجمعيات الخبرية وما شابهها .
- المادة ٨ أ على المستودع المستورد تقديم طلب تسجيل جديد لكل دواء مضى على تسجيله مدة خمس سنوات وذلك بناء على طلب من الدائرة ، والجنة بعد دراسة هذا الطلب الغاء تسجيل الدواء او استمرار تسجيله وتحديد سعره .
 - ب ينغى تسجيل الدواء اذا لم يقدم طلب التسجيل خلال ستة اشهر من تاريخ طلب الدائرة .
- المادة ٩ ـــ اذا اجرت الشركة المنتجة تحسينا صيدلانيا اوصيدلانيا حيويا على احد ادويتها ، فان تسجيل الدواء المحسن يعني شطب تسجيل دوائها القديم وايقاف استيراده .
 - المادة ١٠ ــ أ ـــ اي تغيير مهاكان نوعه في المواد الفعالة للدواء يستوجب تسجيله كدواء جديد .
 - ب ــ لايجوز اجراء اي تغبير في اسم الدواء الا بموافقة اللجنة .
 - المادة ١١ يلغى تسجيل الدواء بقرار من اللجنة : –
 - أ 🗕 اذا لم يتم استيراده خلال سنة ونصف من تاريخ صدور قرار تسجيله .
 - ب اذا توقف استيراده مدة عامين كاملين .
- ج اذا استورد منه أقل من مئة عبوة سنويا في علما الادرية الفيرورية التي تنسب اللجنة استثناءها من
 هذا الدرط.
- اذا تبين الجنة سميته او عدم فعاليته بناء على تقرير من منظمة الصحة العالمية او من اي جهة علمية
 اخوى تعتمدها اللجنة .
 - ه اذا تبين أنه غير مسموح بتداوله في بلد المنشأ .
- و اذا تين ان سعرهالجمهور في بلد المنشأ قد خفض ولم يتم اعلام اللجنة بللك . خلال سئة أشهر من ناريخ التخفيض .
 - ز 🗕 اذا جرى التسجيل بناء على معلومات غير صحيحة .
 - المادة ١٢ لَمُجنة الحق في تحديد الحد الأدنى لعبؤة او تركيز او قوة اي دواء.
- الهادة ١٣ أ على اللجنة ان تتخذ قرارها حول كل دواء خلال سنة اشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل الا اذا كانت هناك اسباب مبررة التأخير يقررها الوزير .
 - ب ــ للجنة ان تعين لجانا فرعية لدراسة ادوية معينة خلال مدة بحددها قرار التعيين .
 - المادة ١٤ ـــ يحدد سعر الدواء للجمهور بأقل السعرين الناتجين عن تطبيق المادتين ١٦،١٥ من هـذا النظام .

إادة ١٥ – يحسب سعر الكانمة للمستورد على اساس السعر الصاني المدون في الفاتورة ويضاف البـــه تكاليف الشحن والرسوم ومصاريف البنك والتأمين والتخايص والنقل الداخلي اذا كانت البضاعـــة (فوب) والرسوم ومصاريف البنك والتأمين والتخليص والنقل الداخلي اذا كانت البضاعة (س، ف) وفقـــا لجاماول يصدرها الوزير بتنسيب من اللجنة.

المادة ١٦ – يحسب سعر الكلفة للمستورد على اساس سعر المبيع للجمهور في بلد للمنشأ بعد حسم ارباح بائعي الجملة والمفرق هناك واضافة تكاليف المشحن والرسوم ومصاريف البنك والتأوين التخليصوفةا لجدول يصدره الوزير بتنميب من اللجنة .

- أ ـ سعر الدواء للجمهور في الاسواق العربية والاجنبية على ان تؤخد بعين الاعتبار الفروق في المصاريف والارباح ويستثنى من ذلك اسعار الصفقات والعطاءات والتأمينات الصحية وما شابه ذلك .
- ب _ سعر الادوية المثابهة في التركيب و/او التأثير الموجودة في السوق المحلي على ان يؤخذ بعين الاعتبار ما ترى اللجنة انه اكتشاف علمي متطور .
- المادة ١٨ ـــ أ ـــ يحدد معدل قيمة تحويل العملة الاجنبية بجدو ل يصدره الوزير بناء على الاسعار المعتمدة من قبـــل المثل المركزي .
- ب عاد النظر بمادلات التحويل كلما طرأ على سعر العملات الاجنبية في البنك المركزي تغيير بنسبة
 لا تقل عن ثلاثة بالمائة اذا استمر هذا التغيير مدة ثلاثة اشهر على الاقل.

المادة ١٩ — للوزير بتوصية من اللجنة تجاوز اسس التسعرة للادوية التي يقل سعرها للعموم عن (١٢٠) فلسا :

- المادة ٢٠ ــ أ ـــ في حالة تنسبب اللجنة سعرا اقل من المطارب فلطالب التسجيل الاعتراض للجنة ذاتها خلال شهر ين من تاريخ تبليمه ويكون قرار اللجنة قطعيا بعد ذلك .
- ب يعتبر قرار اللجنة بتنسيب سعر اقل من المطلوب بداية أو اعتراضًا لاغيا أذا لم يقيله طالب التسجيل
 خلال سنة أشهر من تاريخ تبليغه :
- المادة ٢١ يصدر الوزير بتنسيب من اللجنة قائمة باسعار الادوية النستورية التي لا نحمل اسما تجاريا ، ولكل مستودع الحق باستيراد هذه الادوية من شركة منتجة مقبولة ، كما ان للمصنع المحلي حق صناعة هذه الادوية .
- المادة ٢٢ ــ لغايات مراقبة الاسعار يجب ان يلـكر على كل فاتورة استيراد أدوية سعر البيع للجمهور في البلد المنتج لكل دواء .

John Con Sila

المادة ٢٣ ــ على كل مستورد أدوية ان يبرز مع كل فاتورة استيراد ادوية شهادة بالنص التالي : ـــ

نشهد ان الادوية الواردة في الفاتورة رقم لجميع الشروط والمواصفات القانونية في بلدنا وهي مباعة فعلا في بلدنا بنفس الشكل والتركيب المصدرة بهما وان اسعار البيع للجمهور الواردة فيها صحيحة .

comply with all the legal requirements and specifications for sale and are sold in our country in the same form and compasition exported. The public prices mentioned are exact

المادة ٢٤ ـ في حالة استيراد الادوية من خارج بلدانها المنتجة فعلى المستورد بالاضافة لما ورد في المادة (٢٣) تقديم شهادةمن السلطات المختصة في البلد المستوردمنه تثبت ان الادوية مقبولة ومباعة هناك كما هي مقبولة ومباعة في اليلد المنتج دون قيد على الاطلاق.

المادة ٢٥ ــ أ ـــ تنقاضي الوزارة رسما مقابل كل تسجيل لكل صيدلاني مقداره، عشرة دنانير اردنية .

ب- تنقاضي الوزارة رسما مقابل كل طلب تجديد تسجيل لكل صيدلاني مقداره خمسة دنانير اردنية.

ج - نتقاضى الوزارة رسما مقابل كل اعتراض على قرار اللجنة مقداره ديناران ونصف .

المادة ٢٦ – يعطى رئيس اللجنة وكل عضو مكافأة عن كل جلسة يحضرها مقدارها نصف دينار عن كل طلب تسجيل لكل صيدلاني وربع دينار عن كلطاب تجديد تسجيل لكل صيدلاني ومثة فلسرعن كل اعتراض.

إلماءة ٢٧ – يعطى لعضو اللجنة الفرعية التي تشكلها اللجنةلدراسةادرية معينة مكافأة يقررها الوزىر بتوصيةمن اللجنة.

نظـــام رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣

نظام ترخيص اطباء الاسنان

صادر بمقتضى أحكام المادة (٨٠) من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظـــام ترخيص اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ تشره في الجربـــــة

المادة ٢ ـــ يكون للكلمات التالية المعاني المحصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

وزارة الصحة .

وزير الصحة ، الوزيمر

مدير طب الاسنان في الوزارة . المديسر

نقابة اطباء الاستان في المملكة الاردنية الهاشمية . النقابــة

طس الاسنان المسجل. الطـــــ

المادة ٣ _ يحظر على طبيب الاسنان مزاولة المهنة الا بعد تسجيله في الشابة وحصوله على ترخيص من الوزير .

المادة ٤ ــ يشترط في طالب الترخيص: -

أ - ان يكون اردني الجنسية

ب ـــ ان يكون حائرًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .

ج ـــ ان یکون حائراً علی شهادة طبالاسنان من جامعة او معهد معترف بهها علی ان تکون هذهالشهادة مقبولة لمهارسة المهنة في البلد الذي منحها ، شريطة ان لا يقبل للدخول فيها من الطلاب الاردنيين اقل من حملة الشهادة الثانوية الاردنية العامة او ما يعادلها .

د ـ ان مجتاز الفحص المقرر لمزاولة المهنة .

المهنة لاسباب تنعلق بآدابها .

المادة ٥ ــ يقدم طلب الترخيص الى الوزير بواسطة المدير وفق نموذج تضعه الوزارة .

المادة ٦ ـــ برفق طلب المرخيص بالوثائق التالية : --

أ ـــ النسخة الاصلية لشهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها او صورة مصدقة عنها .

ب ـــ النسخة الاصلية للشهادة الجامعية او صورة عنها او وثيقة رسمية صادرة عن الجامعة للتي تخرج منها على ان تكون الشهادة او الصورة او الوثيقة مصدقة من كافة المراجع المختصة .

جـــ شهادة تثبت نجاحه في الفحص المقرر لمزاولة المهنة .

Jestico 136

نظام رقم (۱۷) لسنة ۱۹۷۳

نظام الفحص لترخيص اطباء الاسنان

صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢

00-10-0

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام الفحص لترخيص اطياء الاسنان لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريادة الرسمية .

المادة ٢ _ يكون للكلمات التالية المعاني المحصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزير وزير الصحة .

الفحص الفحص المترر وفق احكام هذا النظام .

المتقدم الطبيب طالب الدخول في الفحص.

المادة ٣ ــ أ ــ تقدم استدعا آت الدخول للفحص الى بجلس نقابة اطباء الاستان مرفقة بالشهادات والوثائق المطلوبة لممارسة المهنة بمقتضى اي قانون او نظام معمول به او بعدورة مصدقة عن هذه الشهادات والوثائق،

بـ يدقق مجلس النقابة الطلبات ويرفع الوزير قائمة باسماء المتقدمين الذين توافرت فيهم الشروط للدخول
 الفحص مرفقة بالشهادات والوثائق .

ج ـــ يحق للمنقدم الذي رفض طلبه ان يقدم حلال اسبوع من تاريخ تيلغه قرار الرفض اعتراضا لمجاس النقابة الذي ينظر في اسباب الاعتراض ويصدر قراره بشأنه .

المادة \$ ــ بعين الوزير مكان وموعد تقديم الفحص ويبلغ للمتقدمين بالبريد المسجل قبل اسبوع على الاقل من الموعد المحدد ويعلن ذائ في التسحف والاذاعة .

المادة ٥ _ تتألف اللجنة من : _

المدير طب الاسنان في وزارة الصحة رئيسا وفي حال غيابه يعين الوزير احد اطباء اسنان الوزارة
 الساء السام

٢ – ثلاثة اطباء من حملة المؤهلات العالبة يعينهم الوزير بعد الاستثناس برأي نقيب اطباء الاستان .

حابيب اسنان عام ممن مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات يعينه الوزير بعد الاستئناس برأي
 فقيب اطباء الاسنان ؟

المادة ٦ — على اللجنة التثبت من هوية المتقدم .

المادة v ــ بحري الفحص باحدى الاختين العربية او الانجمايز بـــة وبخلاف ذلك على المنقدم ان يحضر على نفقته متر جم توافق عليه اللجنة . د _ صورة عن جواز السفر او شهادة الجنسية .

م -- سجل عدني من البلد الذي عمل طالب الترخيص فيه بعد تخرجه ومن السلطات المسؤولة في المملكة
 تثبت اله غير محكوم بجناية او جنحة اخلاقية او اي جرم يتنافي مع آداب المهنة .

المادة ٧ ـــ يدقق الدير طايات الترخيص ويتثبت من صحتها وبرفع تقريراً بذلك الى الوزير الذي عليه ان يصدوقراره بالموافقة او الرفض خلال مدة خسة عشر يوماً .

ب - يعطى الطبيب ترخيصاً بمزاولة المهنة عليه صورته الشمسية وعلى الطبيب ان يحتفظ بالماك الترخيص
 في محل محله وان يقدمه الى مفتش الوزارة عندكل طلب

ب يستوفى من الطبيب مقابل تسجيله في الوزارة رسم مقداره عشرة دنائير اردنية .

د - تزود الوزارة النقابة بنسخة عن كل قرار يتعلق بالترخيص يصدره الوزير.

المادة ٩ – كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في قانون الصحة العامة .

Spill in Side

ي الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

______ بمقتضى المادتين ١٧ و ١٣٣ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردثية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ نامر بوضع النظام الآني : _

نظام رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷۳

نظام معدل لنظام علاوات الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

المادة 1 — يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يعدل الملحق (ب) للنظام الأصلي بالغاء علاوات بدل المنصب منه .

أمحسين بن طسالل 1947/4/11 رتيسس السوزراء نائب رئيس الوزراء ووزيـــــر الدفاع احمد اللوزي ووزير الداخليـــــة احمد الطراونة صلاح ابو زید صبيحي امينعمرو وزير الداخلية للشؤون البلديسة والقرويسة يعقوب ابوغوش وزير التربيسة والتعليم والاوقاف وزيسر الشسؤون والشؤون والمقدسات الاسلامية السياحة والآثــــار الاجماعية والعمل اسحق الفرحان علي عناد خريس غالب بركات وزیــــــــــر القالمة والاعــــلام الاقتصاد الوطسني سعيد النابلسي معن ابو نوار

المادة ٨ — الغاية من الفحص هي اختبار كفاءة المقدم في تحمل المسؤولية في مزاولة المهنة والتأكد من المامه بقانون الصحة وتوانين وانظمة مزاولة المهنة ، وللدا فللجنة طرح الاسئلة في اي موضوع يحقق هذه الغاية دون التقيد بالمفهوم الاكاديمي للامتحانات .

المادة ٩ ــ يتكون الفحص من : ــ

أ ... فحص تحريري في المواد التالية :

١ - جراحة الاسنان التحفظية .

٢ – جراحة الفم .

٣ – الاستعاضة السنية .

ب ــ فحص شفوي في المواد التالية : ــ

 ١ - تشخيص ومنافشة حرة عن حالات مرضية لامراض الفم . والاسنان (مع اسئلة متعلقة بالقوانين والانظمة) .

٢ _ جراحة اسنان تحفظية .

٣ - استعاضة سنية .

المادة ١٠ _ أ _ تحدد العلامة الكاملة الفحص بـ (١٠٠) وعلامة الاجتياز بـ (٦٠).

ب- يكون الفحص التجريري علامة واحدة هي المعدل النائج عن جميع علامات الفروع الثلاث
 وتقسيمها على ثلاث شريطة أن لا تقل علامة أي فرع عن الخمسين

 ج - ١ - الفحص العمل الشفوي علامة لكل فرع تستخرج من جميع علامسات اعضاء كل لجنسة وتقسيمها على عدد الاعضاء .

٢ – تكون غذا الفحص حلامة واحدة هي المعدل النائج عن جمع علامات الفروع وتقسيمها على
 ثلاثة شريطة أن لا تقل علامة أي فرع عن الخمسين .

المادة ١١-- على المتقدم ان يجناز الفحص النحريري اولا واذا فشل فيه فلا يحق له ان يتقدم للفحص العملي .

المادة ١٢ – اذا لم ينجح المتقدم في الفحص يحق له ان بعيده في دورة او دورات اخرى .

المادة ١٣ – أ – ترفع اللجنة نتائج الفحص الى الوزير بصورة مكتومة خلال ثلاثة ايام من انتهاء الفحص . ب – يصدق الوزير التائج وبكون قراره قطعيا غير تابع لاي طريق من طرق الطعن .

ج - تبقى النتانج مكتومة وتذاع اسماء الناجحين فقط.

المادة ١٤ – تحفظ اوراق الفحص لمدة سنتين في وزارة الصحة .

المادة ١٥ – تستوفي وزارة الصحة من المتقدم للفحص رسما قدره عشرة دنالير عن كل دورة .

المادة ١٦– تصرف وزارة الصحة مكاناة مقدارها عشرون دينارا لكل من رئيس اللجنة واعضائهــــا عن كل دورة فحص تعقد بموجب هذا النظام .

نحى الحسيق للفعل ملك الملكة للفوالانه الماتمية

عقتضى المادة ١٣٤ من قانون خدمة الفياط في القوات المسلحة الأردنية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ وبناء على ما قروم مجاس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٧١ نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم (۱۹) لسنة ۱۹۷۳

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء

والصيادلة في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطهاء والصيادلة في القوات السلحة الاردنية لَسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع نظام رقم \$٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيها يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ ــ تعادل المادة (٨) من النظام الاصلي حسما عدلت بالنظام رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشطب عبارة (بزيــادة دينارين شهرياً ﴾ السواردة في كلُّ من الفقر تسين (أ ، ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (بزيسادة

المادة ٣ - يلغي ما جاء في المادة (٩) المضافة الى النظام الاصلىبالنظام رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ ويستعاض عنه بما يلى: –

لقائد القوات المسلحة بتنسيب من مدير الخدمات الطبية ان يقرر علاوة عمل اضافية للاطبا الاخصائيين والصيادلة الدن يكلفون بالعمل الاضافي المنتظم من موازلة مشروع معالجة عائلات ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية حسب النسب التالية : _

> رئيس وراثد ٢٥٪ من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام . مقدم وما فوق ٣٠٪ من مجموع الروائب والعاروات المستحقة بموجب هذا النظام .

ناثب رثيس الوزراء الأنشـــاء والتعمير ووزيـــر الداخلية أحمد الأوزي احمد الطراونه صلاح ابو زید وزير داخلية للشؤون البلدية والقرويـــــة وشاد الخطيب محمد البشير وزير التربية والتعليم والاوقاف وزيـــر الشـــؤون والشؤون والمقلسات الاسلامية السياحة والآئسار الاجتماعية والعمسل على عناد خريس اسحق الفرحان غالب بركات الثقافة والاعسلام

الاقتصاد الوطني احمد الشوبكي

1474/4/41

من الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

ممقتضى المادة (٧٨) من قانون ثقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢

وبناءعلى تنسيب معالي وزير العدل

لأمر بوضع النظام الآني : ـــــ

نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۳

نظام معدل للنظام الداخلى لنقابة الحوامين النظاميين

صادر بمقتضى المادة ٧٨ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢

المَّدَة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المعدل للنظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ۲ ــ تعدل المادة /۱۰ من النظام الاصلى باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب – على المحامي المتدرب ان يترافع خلال فترة تدريبه في عدد من القضايا لا يقل عن خس عشر ة قضية صلحية أو ثماني قضايا بدائية . وتحسب كل قضية بدائية بقضيتين صلحيتين لغايات هذه الفقرة .

مضي سنة على تدريبه ان يترافع امام محاكم البلماية تحت اشراف استاذه وبأذن من المجلس.

المادة ٤ ــ تعدل المادة / ١١ من النظام الاصلى بحدف كلمة البداية منها .

المادة ٥ _ يلغي ما جاء في المادة / ١٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ ـــ يدعو المجلس الهيأة العامة للاجتماع في المنصفالاول من شهر آذار لانتخاب تقيب وعشرة اعضاء: ب ـ يتم الترشيح لمركز النقيب او عضوية المجلس بطلب موقع من المرشح بالذات او عدد من المحامين

لا يقل عن عشرة بمن يحق لهم ممارسة حق الانتخاب ،

ج _ يكون الترشيح بطلب خطي على استهارة خاصة يعدها المجلس لهذه الغايةو يعطى مقدم الطلب ايصالا من رئيس ديوان النقابة مبيناً فيه تاريخ تقديم الطلب ومصدقاً عليه من النقيب او امين السر ه

المكذاب الأجل

د ــ يقدم طلب الترشيح لل ديوان النقابة خلال مدة لا تتجاوز الــاعة الواحدة من بعــــد ظهر اليوم العشرين من شهر شباط الذي يسبق شهر آذار المنصوص عنه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

- ه ــ تسجل طلبات الترشيح في سجل خاص بصورة متسلسلة وفقاً لتاريخ تقديم الطلب .
- عند انتهاء مدة الترشيح القانونية يغلق باب الترشيح ويقفل سجل المرشحين ويوقع عليه من قبل
 رئيس الديوان واي من النقيب او امين السر وتعلق قائمنا المرشحين لمركز التقيب وعضوية المجلس
 في قاعة النقابة في موعد لا يتجاوز اليوم التالي لاغلاق باب الترشيح وبجري ترتيب اسماء المرشحين
 فيها حسب تقديم طلب الترشيح .
- ز ــ عند اكتمال النصاب القالوني تتخب الهيأة العامة اربعة من المحامين غير المرشحين لمعاونة ممثل وزير
 العدل وتسمى هذه اللجنة بلجنة الانتخاب وتكون مهمتها الاشراف على الانتخابات.
 - ح ــ يقدم النقيب الى لجنة الانتخاب قائمتي المرشحين اللتين تم تنظيمهما وفقاً للاصول .
- ط ... يجري انتخابالنقيب اولا ثم اعضاء المجلسويكونذلائءالى اوراق بيضاء مختومة بمخاتم النقابة وموقعة من ممثل وزير المدل .
 - المادة ٦ تعدل المادة / ٤٤ من النظام الاصلى باضافة الفقرة التالية اليها برقم (ه) :
- هـ ان یکون مستشاراً او وکیاد عاماً لاکثر من ثلاث شرکات او شرکتین ومؤسسة او مؤسستن
 وشرکة من الدرکات والمؤسسات المذکورة في المادة / ٤٣ من قانون نقابة المحامين

. 1977/7/7

البميت ن بن طب ال

رثيس الوزراء احمد اللوزي وزير العدل سالم مساعدہ

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

00+400

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠/١٠ (٩٧٣ رقم ض/٥٢/٥ اجتمــع الديوان الخاص بضمير القوانين لأجل تفسير المادتين ١٩و١ من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديسات رقم ١١ ا-نة ١٩٥٤ منان ما ما .:

- إ ... هل ان الاعفاء من الفسرية المنصوص عليه في الفقرة (ط) من المادة ١٢ المشار اليها ينحصر حكمه في الابنية التي يقيمها افراد العشائر الرحل لسكنهم ام يشمل ايضا الابنية التي يشتريها هؤلاء الافراد لنفس الغرض ،
- ب. عند قيام لجنة التخمين بمراجعة النخمين طبقا لنص الفقرتين (أ، ب) من المادة ١٩ من نفس الفانون هل يحق لها زيادة التخمين او تخفيضه لافل من ٢٠٪ من صافي ايجاره السنوي ؟
- سرومة مستحين و حسيسة على الله الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ / ١٩٧٣/ وتدقيقالنصوص القانونية نجه: وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ / ١٩٧٣/ وتدقيقالنصوص القانونية نجه:
- ١ ان الفقرة (ط) من الماد١٢ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تعفى من ضريه الابنية والاراضي الابنية التي يقيمها افراد العشائر الرحل لسكنهم مدة ست منوات اعتبارا من السنة التالية السنة التي تم البناء فيها) »
- إن الفقرة الاولى العادة ١٩ من نفس القانون تندم على لجنة التخمين تقوم في كل سنة بمراجعة التخمين
 في الحالات التالية ومن ضمنها الحالتان المنصوص عليهما في البندين (أ، ب) وهما:
- أ ــ اذا طلب احد المكافعين مراجعة القائمة لان ملكه قد خورب او اصابه عطب او نقصت قيمة صاني
 ايجاره السنوي بمقدار ٢٠ في الماية او اكثر منذ ان اجري التخدين الاخير .
- ب ـ اذا طلب مفتش التخمين مراجعة القائمة مدعيا بان صافي قيمة الايجار السنوي ولاي ملك مادرج في
 القائمة قد زاد بمقدار ۲۰ بالماية او اكثر .

ففيها يتعان بالنقطة الاولى الحاصة باعفاء ابنية أفراد العشائر الرحل نجد أنه من المبادئ عالمم بها أن تفسير أي أف أنس قانوني يجب أن لا يعتمد فقط على الالفاظ التي صبغ بها النص بل ينبغي أيضا مراعاة الغرض الذي هدنت اليه المشرع من وضعه . لان الالفاظ هي التعبير الفني المفقق لا هداف القائد القانونية فيجب أن تفسر القاعدة القانونية بما يحتق تلك الاهداف . فاذا تبين أن الالفاظ التي صبغ بها النص لا تعبر بدقة عن أرادة المشرع فلا يجوز التقبد بالمنبي معد الله يقد عدد لعن المعني الواضح من الالفاظ وهو الذي لم يقصده المشرع الى المعني الواضح من اراده المشرع .

وهل ضوءهذا المبدأ نجد انه وان كانت الالفاظ التي استعملت في صياغة الفقرة (ط) من المادة 17 المطلوب تضييرها تفيد ان حكم هذه الفقرة يتمان بالابنية التي يقيمها افراد المشائر الرحسل لسكنهم ولا تتناول الابنيسة التي يشترونها لنفسالفرض الا اننا اذائلمسناالفاية التي ارادها المشرع من اعضاءاينية افراد العشائر الرحل المفسصة لسكلهم مه الفعربية . فان ما يمكن تصوره من علة هو ان المشرع اراد بهذا الاحقاء تشجيعهم على هجر حالة التقل وتحقيق الحياة المعترة لهم في المدن كوسيلة تساعد على اتهاضهم ورفع مستواهم .

وحيث ان هذه الغابة كما تتوفر إلى الإبنية التي يقيمها افراد العشائر لسكنهم تتوفر ايضا في الابنية التي يشتر وفها لتفسس الغابة . فان ما يبني على ذلك وجوب عدم الاخد بالمهنى الحرفي للالفاظ الواردة في الفقـــرة (ط) بل ينيغي تفسير نصى هذه الفقرة على ضوء ارادة المشرع بحيث يشتمل الاعقاء من الضريبة الابنية التي يقيمهـــا افراد العشائر لسكنهم والابنية التي يشترونها لنفس الغرض اي لسكنهم وذلك تطبيقاً لمبدأ التفسير المشار اليه آنفا وتمشيا مع القاعدة القائلة ان أتحاد العلة توجب اتحاد الحكم .

اما هن النقطة الثانية المتعلقة بمن لجنة التخمين بتخفيض او زيادة التخمين فيها انه يعين من نص البندين (أ ، ب) من المادة المعرف المنافقة عن المنافقة بمن المادة المادة المنافقة عن المادة في مراجعة التخمين .

هذا ما نقر ره بالأكثرية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۲/۱۵

| رثيس الديوان الخاص بتفسير القوانين | عضو | عضو | عضو المستشار الحقوق | عضو | |
|---------------------------------------|---------------------------------|-------------------|-------------------------|--|--|
| الرئيس الاول لمحكمة التمييز | الرئيس الثاني لمحكمة التمييز | عضو محكمة التمييز | لرئاسة الوزراء مخالف | مندوب وزارة المالية المستشار الحقوق | |
| | | | منحيث الاجابةعلى | | |
| | | | النقطة الاولى فقط | | |
| | | | | | |

قرار المخالفة

نصت المادة (١٣) من قانون ضويبة الاينية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ من ضمن ما فعت عليه من الاعقاءات في البند (ط) من الفقرة (١) منها على اعقاء : –

و الابنية التي يقيمها افراد العشائر الرحل لسكنهم مدة ست سنوات اعتبارا من السنة التالية السنة التي تم البنا مفيها ه وقد ذهبت الاكثرية الموقرة في رأيها الى اناستمهال الشارع لكلمة (يقيمها) اول الامر ثم استمهالــــه لكلمة (لسكنهم) في نفس الجملة بما ينم عن مقصد الشارع الحقيقي من الاعقاء وهو استقرار البدء وانه محملا بقاعدة التفسير المكنهم) في نفس على أن و العبرة في العقود (وفي النصوص عامة) للمقاصد والمهافي لا للانفاظ والمباني ء فان نصربند الاعتام سنة بما يشتمل ايفســـا الابنية التي يشتريها الاعتام على ما يقيمه افراد العشائر لسكنهم من الابنية ، على يشتمل ايفســا الابنية التي يشتريها

م الله ينبغي أن لا يغيب عن البال أن هنالك قاعدتين كليتين اخريين للنفسير تنص الاولى على أن. و أعمال غير الله ينبغي أن لا يغيب عن البال أن هنالك ما المكن حمله على معنى » . وتنص الثانية على انسه : « لا مساغ للاجتهاد في مورد النص » والمها بلمات الدرجة من القوة والاهمية ووجوب المراعاة وانه لا بد لنا المذاك من التوفيق ين هذه القواعد الثلاث للوصول الى الجواب الصحيح على موضوع الاستفسار .

واما ايراد عبارة (لسكنهم) بعد استعمال كلمة (يقيمها) في النص المسؤول عنسه ، فالذي يقهم منه لغة أن المتارع قد اشترط لاعقاء الابنية شرطين لا شرطاً واحداً واعني بهما أن يقيمها المراد المشائر وان يسكنوا فيها بانفسهم دن فقد م

مدا وإن في الساح للمفسر بان يستخلص للعنى اللهي برجحه هو بغض النظر عن صراحة اللغة التي يستخلمها الحارع في النص الصادرعنه علمورين خطيرين اولهما ان المفسر بللك يغتصب لنفسه السلطة الخولسة دستورياً الله الشارع وثانيها انه اذا ممع له بللك من حيث المهدأ الصلا اصبح من العمير تعين الحط الفاصل الذي يتهي عنده حتى المسلم عنه العرب مناه على الرجه الذي يراه او برجحه قلك المفسر بنفسير ما نعى عليه الشارع بلغة صريحة واضحة وتأويل معناه على الرجه الذي يراه او برجحه قلك المفسر ، على مقدور الشارع دائماً ابداً ان يعبد النظر في الصيغة التي استخدمها للتعبر عن مقاصده اذا تبين له بانهسا قد فسرت على وجه لا يحقق الإهداف التي توخاها منها .

وان خشيتي من مغبة هذين المخلورين الحطرين هي التي تحملني اضطراراً على تدوين هذه المحالفة . المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء

شكري المهتدي

للذاس الله على

تعديل

تعليات التأمين الصحي

صادر بمقتضي المادة (١٣) من لظام التأمين الصحي رقم ١٩٦٦/١٤٦

تعدل (تعليمات التأمين الصحبي) المنشورة بالعدد (٣٢٤٢) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ باضاة الفقرة الثالية الى آخر المادة (٩) منها :

(ح _ الدارسين والدارسات في مراكز محو الامية) .

وزير الصحة فريد العكشه

وكالاترالوزله

صدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة على ان يتولى معالي احمد الطراونه نائب رئيسالوزراء ووزير الداخلية اعمال رئاسة الوزراء ووزارة المدفاع بالوكانة طيلة مدة غياب دولة السيد احمد اللوزي رئيس الوزراء ووزير المدفاع في المملكة العربية السعودية .

قرار رقم (۷) لسنة ۱۹۷۳

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

يناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠/٠/١٩٧٠ رقم ٢٧/٣/١٢ و (٢٩٣/ ٢٦/٣ اجتمع الديوان الخاص لتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ٣٦ من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ٩٦٧ وبيان ما يلي :

أذا تم التخليص على بضاعة دون أن تكون الوثائق الخاصة بها مصلدقة حسب الأصول المبيئة في هذه المسادة ودون استيفاء الفراءة المصوص عليها في الفقرة (د) ، هل يحق لسلطة الترخيص أن تقبل الوثائق المصدقة أذا ابرزت بعد ذلك دونما حاجة لاستيفاء الفرامة ، وفي حالسة جواز قبوغا هل يشترط للاعفاء من الفراءسة أن تكون الوثائق المصدقة قد ابرزت قبل انقضاء شهر على تاريخ التخليص ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الماليـــة / الجيارك الموجـــه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨ وتدقيق نصوص القانونية بيين :

ان الفترة (ج) من المادة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يشترط ان تكون الفواتير الحاصة بائمان البضائع
مصدقــــاً عليها من قبل الغرف النجارية او الصناعية او الهيئـــات المبائلة في البلدان المصدرة ومن قبل" الفناصل
الاردنيين في المدن المصدرة في حالة وجود تمثيل اردني في تلك المدن وفي حالة عدم وجود بمثلين اردنيين يكتشى
بتصديق المفرف النجارية او الصناعية او المهيئات المهائلة).

وان الفقرة (د) «بهسا تنص على «ا يلى (عند عدم ابراز اية وثيقة من الوثائق المطلوبسة او اذا كانت الفواتير غير مصدقة حسب الأصول او اذا لم يقتم موظف الجدرك بصحة اية وثيقة من الوثائق السالفة الله كر فعايه ان يرفض السير في الاجراءات الجدركيسة للتخليص على البضاعة وان يحيل الامر الى السلطة لأصدار تعلياتها بشأن الاجراءات الواجب اتباعها » ويحق للسلطة ان تسمح باتمام التخليص لقاء غرامة لا تتجاوز نسبتها ال ٣/من قيمة البضاعة عن اية وثيقة مطلوبة لم تبرز عند التخليص او خلال المدة التي تحددها بحوجب تعلياتها).

٢ — ان سلطة الجهارك بالاستناد لصلاحيتها المنصوص عايها في الفقرة (د) المدرجة اعلاه قد اصدرت تعليات سمحت بحرجها بناتما معاملة التخليص على البضاحة التي لا تبرز و ثانقها المصدقة وذلك لقاعفرامة بنسبة ٢/من فيهة البضاعة على ان تقيد تأسيئاً باسم صاحب البضاعة وتعاد اليه اذا ابرز الوثائق المطلوبة خلال شهر من تاريخ الشخليص والا فقيد لفر امة ابراداً للخزية.

هذا ما نقرره في تفسير النص المطاوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۲/۱۵

| رثيس الديوان الخاص | عضو | عضو | عضو | . عضو |
|---------------------|---------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| بتفسير القوانين | الرئيس الثاني | عضو محكمة التمييز | المستشار الحقوق | مندوب وزارة |
| الرئيس الاول لمحكمة | لمحكمة القييز | | لرثاسة الوزراء | المالية / الجمارك |
| القييز | | | | المقتش العام |
| موسى الساكت | بشير الشريقي | عبد الرحيم الواكد | شكري المهتدي | حورج بشارات |